

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات المحلية

دليل التعاون اللامركزي



منشورات مركز التوثيق للجماعات المحلية

2005

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة لتجمعات المحلية

دليل التعاون اللامركزي

الرباط، 2005

المفهرس

- 4 - تقديم
- 5 - التعاون والشاركة على صعيد الجماعات
الحضرية والقروية.
- 6 • الإطار القانوني
- 7 • التعاون الدولي
- 8 1- اتفاقيات التوأمة
- 11 2- اتفاقيات التعاون اللامركزي
- 3- الإنخراط في المنظمات المهتمة بالشؤون
11 المحلية والشاركة في أنشطتها
- 13 • التعاون الداخلي
- 14 1- اتفاقيات التعاون والشاركة
- 2- المساهمة في مقاولات وشركات الاقضاء
15 المختلط
- 17 3- مجموعة الجماعات الحضرية والقروية
أو مجموعة الجماعات المحلية
- 22 - التعاون والشاركة على صعيد
العمالات أو الأقاليم
- 23 • الإطار القانوني
- 24 • التعاون الدولي
- 25 • التعاون الداخلي

26 1- اتفاقيات التعاون والشراكة

27 2- المساهمة في مقاولات وشركات الاقتصاد

المختلط

28 3- مجموعات العمالات والأقاليم ومجموعات

الجماعات المحلية

33 - التعاون والشراكة على صعيد الجهات

34 • الإطار القانوني

35 • التعاون الداخلي

35 1- لجن التعاون المشتركة بين الجهات

37 2- اتفاقيات التعاون

38 3- المساهمة في مقاولات وشركات الاقتصاد

المختلط

38 4- مجموعة الجماعات المحلية

39 • التعاون الدولي

40 - المرفقات

تقديم

إدراكا من المشرع بالدور الهام الذي يمكن أن يقوم به التعاون اللامركزي في تطوير وتنشيط العمل الجماعي، وفتح المزيد من الآفاق أمام الجماعات المحلية حتى تستفيد من تجارب وخبرات نظيراتها الوضعية والأجنبية، تضمنت القوانين المنظمة للجماعات المحلية العديد من المقتضيات الرامية إلى تعزيز آليات التعاون والشارك والشاركة فيما بينها ومع باقي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة، والهادفة إلى تفعيل مبادرات التعاون الدولي، من جهة أخرى.

ولتسهيل قراءة هذه المقنضيات، وضمان حسن تطبيقها من لدن المنتخبين المحليين والسلطات المحلية والموظفين وكافة المتدخلين في هذا المجال، وتبسيطا للإجراءات المسطرة الواجب اتباعها في هذا الشأن، عملت المصالح المركزية بوزارة الداخلية على إعداد هذا الدليل من أجل توفير ما يلزم من الإيضاح والشرح والتفصيل للمقتضيات الخاصة بالتعاون والشاركة التي تضمنتها القوانين الجديدة المتعلقة بمختلف أصناف الجماعات المحلية المغربية وذلك على ضوء التجربة المكتسبة في هذا المجال.

التعاون والشاركة على صعيد
الجماعات الحضرية والقروية

<p>- المواد 36-38-41-42-47 و69 - المواد 78 إلى 83 - المادة 85 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي.</p>	<p>الإطار القانوني</p>
--	------------------------

يمتضى هذه المراد يمكن للجماعات الحضرية والقروية إبرام علاقات تعاون وشراكة والقيام بكل أشكال التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية، والانخراط في المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بالشؤون المحلية والمشاركة في أنشطتها (التعاون الدولي)، كما يحق لها إبراء فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى، اتفاقيات للتعاون أو للمشاركة وإحداث مجموعات للجماعات أو مجموعات للجماعات المحلية (التعاون الداخلي).

إن المواد المتعلقة بالتعاون والشراكة أقرت صراحة أن هذا المجال من اختصاص الجماعات الحضرية والقروية فقط، وبالتالي فإنه لا يمكن لمجالس المقاطعات ربط علاقات تعاون وشراكة أو القيام بكل أشكال التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية، والانخراط في المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الشأن المحلي أو المشاركة في أنشطتها كما لا يحق لها إبراء، فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى، اتفاقيات للتعاون، و ذلك بحكم أن المقاطعات مجردة من الشخصية القانونية.

التعاون الدولي

تنص المادة 42 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي على أن المجلس « يدرس ويصادق على اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي، ويقرر الانخراط والمشاركة في أنشطة المنظمات المهتمة بالشؤون المحلية وكل أشكال التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية، بعد موافقة السلطة الوصية، وذلك في إطار احترام الالتزامات الدولية للمملكة. غير أنه لا يمكن إبرام أية اتفاقية بين جماعة أو مجموعة للجماعات المحلية ودولة أجنبية. »

ومن خلال هذه المفوضيات، يتضح أن أشكال التعاون تتجسد في :

- اتفاقيات التوأمة ؛
- اتفاقيات التعاون اللامركزي ؛
- الانخراط في المنظمات المهتمة بالشؤون المحلية والمشاركة في أنشطتها.

1 اتفاقيات التوأمة

أ- التعريف بالتوأمة

تعني كلمة التوأمة التقاء رغبة جماعة محلية في التوأمة مع جماعة محلية أخرى و الاتفاق على توطيد أو احصاء التعاون بينهما وإعطا - مكانة مميزة لكل منهما لدى الأخرى. و تتمثل هذه التوأمة في روح المودة والتعاطف التي تسود العلاقة بين التوأمين، استنادا لبعض المقومات الثقافية أو الاقتصادية أو التاريخية أو الطبيعية المشتركة بينهما.

وتعتبر التوأمة طريقة مثالية للتعارف و التعاون، شريطة أن تستثمر كل الإمكانيات التي تخولها للجماعات.

وقد تطور مفهوم التوأمة و مضمونها مع التطورات التي عرفها عالمنا في السنين الأخيرة، فإذا كانت التوأمة في الماضي تقتصر على ربط علاقات صداقة وثقوب بين الشعوب، فإنها أصبحت اليوم تهدف إلى إقامة علاقات و مبادلات في مختلف المجالات الاقتصادية و التقنية والاجتماعية.

ب- الأركان الأساسية للتوأمة :

تتمثل هذه الأركان في النقط التالية :

- توفر الرغبة المشتركة في التوأمة بين جماعتين محليتين حضرية أو قروية. يجب أن تكون نابعة من تطلع واسع لأهداف تخدم العلاقات بين الجماعتين وتقوي الصلات والروابط بين مواطنيها ؛

- أن تستند تلك الرغبة على بعض الخصائص والمقومات الثقافية أو الاقتصادية أو التاريخية أو الطبيعية المشتركة بين الجماعتين؛

- أن تتوفر الكفاية والأهلية اللازمة لتحقيق أهداف التوأمة والقدرة الفعلية على التعبير عمليا عن ممارسات وأنشطة تعود بالفائدة على الجماعتين كليا أو جزئيا، ماديا أو معنويا ، بمقدار ما يلمسه المواطنون من آثار إيجابية تنجم عن التوأمة و محمد سدي نجاحها.

ج- مسطرة إبرام اتفاقيات التوأمة

إن إبرام اتفاقيات للتوأمة مع الجماعات الترابية الأجنبية يستدعي الالتزام بالإجراءات التالية :

- موافاة المصالح المركزية (المديرية العامة للجماعات المحلية/ مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون)، تحت إشراف السادة ولاة الجهات وعمال انعمالات والأقاليم وعمال عمالات المقاطعات، بتقرير مشفوع برأيهم، يتضمن الجهة التي اقترحت التوأمة، ونبذة موجزة عن المدينة الأجنبية ومؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على مواطن التشابه والتطابق بينها وبين المدينة المغربية المراد إبرام التوأمة معها.

- ضرورة إرفاق هذا التقرير بنسخ من المراسلات المرتبطة بالجهة صاحبة المبادرة، سواء كانت وطنية أو أجنبية أو من الشخصيات والهيئات المهتمة بهذا الموضوع، مع الإشارة إلى الظروف التي تمت فيها المبادرة.

- بمجرد توصل المجلس الجماعي المعني بالموافقة المبدئية للسلطة الوصية، يتعين إدراج نقطة التوأمة في جدول أعمال إحدى دورات المجلس للنداول واتخاذ مقرر في شأنها، ونخصيص اعتماد في ميزانية الجماعة لتغطية النفقات المترتبة عن التوأمة في مرحلتها الذهاب والإياب.

- موافاة وزارة الداخلية بمقرر المجلس المتخذ في هذا الشأن، مصحوبا بتقديرات مفصلة عن نفقات التوأمة، وكذا الضعويات المادية التي تعترضه في هذا الصدد، مدعيا بوجهة نظر السلطات المحلية في الموضوع.

- يتم عرض مشروع التوأمة على أنظر السدة العالية بالله قصد الموافقة.

- لا يجوز لرئيس المجلس اتخاذ أي إجراء لتجسيد التوأمة والتوقيع عليها إلا بعد إشعاره من طرف وزارة الداخلية بالموافقة المولوية السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

- يستحسن أن يتم الاتفاق بين الطرفين على إجراء مراسيم التوأمة في موعد يصادف احتفال المدينة المستقبلية بعيد وطني أو مهرجان موسمي ذي طابع سياحي أو ثقافي.

- يتم الاتفاق مسبقا بين الطرفين على صيغة ومضمون اتفاقية التوأمة التي يجب أن تنص على مجالات التعاون المشترك، وذلك بعد أخذ رأي السلطات الإدارية المحلية المختصة في الموضوع.

في حالة الاتفاق على إطلاق اسم المدينة الأخت على إحدى شوارع أو ساحات المدينة المغربية، فإنه يتعين على المجلس التداول واتخاذ مقرر في هذا الشأن و موافاة وزارة الداخلية بملف مفصل في الموضوع.

- يتعين على رئيس المجلس الجماعي القيام بالاتصالات اللازمة مع نظيره الأجنبي لتحديد موعد ومكان التوقيع على التوأمة في مرحلتى الذهاب والإياب وكذا القيام بجميع الترتيبات المتعلقة بهذا الشأن.

- عند تحديد تاريخ السفر إلى الجماعة المحلية الأجنبية، في مرحلة الذهاب أو الإياب، يجب استدعاء المجلس لعقد دورة عادية أو استثنائية لتعيين أعضاء الوفد الذي سيمثل الجماعة في مراسيم التوأمة، على ألا يزيد عدد أفرادها عن عشرة من بينهم الرئيس، ويمكن للوالي أو العامل تعزيز الوفد بعناصر أخرى، إن اقتضت المصلحة ذلك.

2- اتفاقيات التعاون اللامركزي

يمكن للجماعات المحلية إبراء اتفاقيات في إطار التعاون اللامركزي قصد إحياء مشاريع اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ذات فائدة أو اهتمام مشترك.

و هي : هذا الصدد، يجب على المجلس الجماعي اتباع المراحل المسطرة التالية :

- موافقة وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية/ مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون) بالوثائق التالية :

- نسخة من مقرر مدبرة المجلس الجماعي، مشفوع برأي السلطات الإدارية المحلية المختصة في الموضوع ؛
- نسخة من مشروع الاتفاقية موقع عليها من الطرفين يتضمن موضوعها ومدة صلاحياتها و مبلغ أو ضعة المساهمة والتكلفة الإجمالية للمشروع المراد إنجازها، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة المختلطة المكلفة بتنفيذ بنود الاتفاقية، وكذا الجهة المختصة بحل النزاعات المحتملة.

- لا يشرع في تنفيذ هذه الاتفاقية إلا بعد حصولها على تأشيرة السلطة الوصية.

- لا يمكن إبراء أية اتفاقية بين جماعة أو مجموعة للجماعات المحلية ودولة أجنبية.

3 - الانخراط في المنظمات المهتمة بالشؤون

المحلية والمشاركة في أنشطتها

تلعب المنظمات الدولية للجماعات دورا حيويا في تقريب التعاون وتوسيع أفاقه، و من بين هذه المنظمات، نخص بالذكر :

- الاتحاد العالمي للمدن المتحدة ؛
- منظمة المدن العربية ؛
- منظمة العواصم والمدن الإسلامية ؛
- اتحاد المدن الإفريقية ؛

• منظمة المدن الشارقة كلب أو جزينا بالفرنسية :

• منظمة المدن الكبرى (مينروبوليس) ...

وبخصوص الانخراط الجماعات الحضرية والقروية في المنظمات الدولية المهتمة بالشؤون المحلية، فإن المجالس الجماعية مطالبة بالتقيد بالإجراءات التالية :

إدراج مسألة الانخراط الجماعية في جدول أعمال إحدى دورات المجلس والنداول في شأنها ثم اتخاذ بقرار في الموضوع.

- موافقة المصالح المركزية (المديرية العامة للجماعات المحلية/مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون) تحت إشراف السادة الولاة والعمال، بطلب الانخراط مرفوقا بالمقرر المتخذ في هذا الشأن والوثائق التي تعرف بالمنظمة (النظام الأساسي، مجال التدخل والأنشطة التي تقوم بها، الجماعات العضوة، الشخصيات والهيئات التي تديرها، واجب الانخراط ...).

- بعد حصول المجلس على موافقة السلطة الوصية، بتعين تخصصات اعتماد في ميزانية الجماعة بمثل مبلغ واجب الانخراط بالمنظمة المعنية.

التعاون الداخلي

نقد أولى المبادئ الجماعية أهمية خاصة لمجال التعاون الداخلي. وخصص له باباً كاملاً (الباب السابع - المواد من 78 إلى 83).

فبسبب هذه المقتضيات، يمكن للجماعات الحضرية والقروية أن تبرم فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى، اتفاقيات للتعاون أو الشراكة، أو أن تؤلف فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى مجسوعات للجماعات أو مجسوعات للجماعات المحلية.

كما تنص المادة 42 المشار إليها أعلاه على إمكانية إبرام هذه المجالس لاتفاقيات التعاون والشراكة مع الإدارة والأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة للقانون العام والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الخواص.

المالية والمحاسبية والجماعية التي تستعمل ميزانيتها أو حساباً لخصوصياً تابعاً لها كاستد مالي ومحاسبي للمشروع، وبمساعدة من مشروع الاتفاقية موفع عليها من لدن الأطراف المعنية.

- لا يشرع في تنفيذ هذه الاتفاقية إلا بعد المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية أو من يفوض إليه ذلك (وتجديدون رفقه نموذجاً لهذه الاتفاقيات - ملحق رقم 2).

2- المساهمة في مقاولات وشركات الاقتصاد المختلط

ضفا للمادة 36 من الميثاق الجماعي، يمكن للجماعات الحضرية والقروية المساهمة في مقاولات وشركات الاقتصاد المختلط ذات الفائدة الجماعية أو ذات الفائدة المشتركة بين الجماعات والعيالات والأقاليم والجهات، وبيت المجلس الجماعي في هذا الشأن ضمن اختصاصاته الذاتية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتيح هذه التقنية للجماعة إمكانية الاشتراك مع دسافيل خاصة في إنشاء شركة سجهولة خاضعة لمقتضيات القانون التجاري و تعتبر شركة مساهمة تطبق عليها العادات والأعراف التجارية و قانون الشركات.

وتأخذ هذه المساهمة أشكالاً متنوعة، من بينها:

- تقديم حصص مالية؛
- شراء أسهم من رأسمال الشركة؛
- تقديم عقارات. وبهذا الخصوص، يمكن أن تكون مساهمة الجماعة في رأسمال الشركة عبارة عن نقل ملكية عقار جماعي خاص.

وتصبح الجماعة، مقابل هذه المساهمة، مائكة لعدد من الأسهم في رأسمال الشركة تساوي قيمتها الإجمالية قيمة المساهمة التي قامت بها الجماعة، مما يمكنها من تمثيلها في أجهزتها، ولعضمن تمثيلية تسمح للجماعة بالدفاع عن حقوقها، يستتجب أن تفرق مساهمتها في رأسمال الشركة 51 في المائة، في حدود إمكانياتها بطبيعة الحال.

كما أن صبغة الاقتصاد المختلط تقدم من جهة، علاجاً فائماً لمشاكل التمويل ونعوض الخصاص في الوسائل المادية والبشرية و

تجعل التسيير أكثر ليونة، ومن جهة أخرى، فإنها تضمن أحقية المجلس الجماعي في مراقبة الشركة بغض النظر عن نسبة مشاركته المالية، و توجيهها الاتجاه المرغوب فيه في المضائق للسياسة المرسومة.

و يمكن أن تشأس الشركات ذات الاقتضاء المختلط بين الجماعات و الحواصن فقط أو بين الجماعات و الدولة و المؤسسات العمومية و الخواص.

وتعين على الجماعات الحضرية واثقورية الراغبة في انقيام بهذه العملية، موافاة المصالح المركزية (المديرية العامة للجماعات المحلية) / مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون، تحت إشراف السادة الولاة و العمال، بمقرر المجلس الجماعي المتخذ في هذا الصدد، يحدد نسبة أو طبيعة المساهمة في رأسمال الشركة، مصحوبا بالوثائق القانونية والتقنية والمالية لهذه الأخيرة.

و تجدر الإشارة إلى أنه في حالة مساهمة الجماعة بتقل ملكية عقار جماعي خاص، فإن مديرية الممتلكات بالمديرية العامة للجماعات المحلية تتولى دراسة الملف للتأكد من ملكية الجماعة للعقد و تحديد قيمته من طرف اللجنة الإدارية للتقييم، مع دراسة الجوانب المالية و التقنية و مشروع القانون الأساسي للشركة، قبل إخضاعه للمصادقة.

3- مجموعة الجماعات الحضرية والقروية أو

مجموعة الجماعات المحلية

بتم اللجوء إلى هذا الأسلوب من التعاون «قصد إحياء عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة»، ويقتضي إحداث شخص معنوي خاضع للقانون العام (المادة 79 من الميثاق الجماعي).

وتعتبر مجموعة الجماعات الحضرية والقروية أو مجموعة الجماعات المحلية مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتطبق عليها النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على الجماعات المحلية، كما تطبق القواعد المالية والمحاسبية للجماعات المحلية على ميزانية المجموعة ومحاسبتها.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الجماعات الحضورية والقروية
تُحل محل «التقانات الجماعية» التي نص عليها المشاق
الجماعي لسنة 1976.

ومن أهم محزبات هذا النوع من التعاون، يمكن أن نذكر ما
يلي :

- الطابع الحر لتكوين المجموعة، الأمر الذي يترجم
الديمقراطية المحلية ؛

- سهولة تأسيس المجموعة وبساطة الإجراءات القانونية
والإدارية الخاصة بأحداثها ؛

- تحقيق مشاريع مشتركة بين الجماعات المتعاونة ؛

- وسيلة فعالة للتضامن بين الجماعات الفقيرة والجماعات
الغنية و تشكل أحسن صورة للتشارك فيما بينها ؛

- الطابع الظرفي حيث تنشأ من أجل تحقيق غرض
محدد تنتهي بإخياره ؛

- وسيلة لمساعدة الجماعات لحل بعض مشاكلها الظرفية،
مثل نقص التجهيز و قلة الموارد .

وتخضع عملية إحداث المجموعات للإجراءات التالية :

أ- إحداث المجموعة ،

- المداولة في شأن إحداث المجموعة خلال إحدى دورات
مجلس الجماعة المعنية ؛

ويجب أن تتضمن مداولات مجالس الجماعات المعنية
العناصر التالية :

- اسم المجموعة ؛

وهو إعلان عن ولادتها، و له فضل تمييزها عن باقي
المجموعات الأخرى، و يمكن أن يحمل هذا الإعلان اسم موقع
جغرافي، أو يستحضر حدثا تاريخيا بارزا أو يعكس الهدف
المشترك .

(1) وكما قال عن بعض التسميات المتخذة هي هذا الصدد، يمكن ذكر نقابة بناتيس،
التي تهدف إلى تسيير مرافق الماء الشروب، « نقابة وادي الخازن » التي ترمي إلى إنشاء
تجربة مكنية و نقابة الخضراء التي تسعى لصيانة الثروة الغابوية و المحافظة
عليها .

- موضوع المجموعة :

يجب أن يكون الهدف من إحداث مجموعة للجماعات هو إنجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للجماعات المعنية.

- مدة صلاحية المجموعة :

يمكن أن تحدد للمجموعة مدة معينة أو غير معينة، حسب طبيعة المشروع المراد إنجازه :

• **المدة المعينة :** يجب أن يستمر العمل بصيغة مجموعة الجماعات إلى غاية إنجاز العمل المشترك، أو تحدد عداوات المجالس المعنية المدة الزمنية للمجموعة، تاريخ البداية و التاريخ المقترح لإنهاء الأشغال المشتركة :

• **مدة غير محدودة :** في حالة تسير مرفق عمومي ذي فائدة للجماعات يتطلب إنجاز مدة مقترحة (التزويد بالماء و الكهرباء، النقل الحضري، بناء المسالك، استغلال وصيانة و تهئية أنجال الغابوي، المحافظة على البيئة،...).

- **مقر مجموعة الجماعات :** هو المكان الذي يجتمع فيه مندوب المجالس الجماعية لدى المجموعة لممارسة مهامهم و اختصاصاتهم.

- **طبيعة أو مبلغ مساهمة كل جماعة :** من الواجب تحديد طبيعة أو مبلغ مساهمة كل جماعة عضو في المجموعة.

- **موافاة المصالح المركزية (المديرية العامة للجماعات المحلية) / مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون) :** تحت إشراف السادة الولاة و العمان، بالمقر المتخذ في هذا الصدد.

- **يصادق على إحداث المجموعة بقرار لوزير الداخلية بعد الإطلاع على المداوالت المتخذة في هذا الشأن (أنظر النموذج المرفق بالملاحق رقم 3).**

ولاستصدار قرار الإحداث، يتعين على الجماعات المعنية موافقة الوزراء بالوثائق الثانية :

- ملف تقني يبين نوعية المشروع، ويعرف بجميع جوانبه ويتضمن تصميمًا ماليًا يبرز قائمة النفقات بالتفصيل، والموارد المتوقعة لتغطية هذه المصاريف، والأجل المحددة للإنتاج، وإذا تعلق الأمر باستغلال عقار، وجب توضيح طبيعته القانونية والإدلاء بما يفيد أن الملكية الجماعية لهذا العقار لا شوب أي نزاع .

- مشروع نظام داخلي لمزود المجموعة مستوحى من النصوص القانونية التي تنظم اختصاصات الجماعات المحلية، مصادق عليه من طرف المجلس المعنية وتحدد رفقته نموذج لهذا النظام (ملحق رقم 4 و ملحق رقم 5).

- تتم المصادقة أو الرضا المعلن على إحداث المجموعة داخل أجل 45 يوما ابتداء من تاريخ التوصل بآخر مداولة ويمكن تمديد هذا الأجل مرة واحدة بقرار معلن لوزير الداخلية.

ب - أجهزة المجموعة :

تسير شؤون المجموعة من طرف مجلس ومكتب وتطبق على هذه الأجهزة كل المستحضرات المنصوص عليها في تكوين أجهزة الجماعات وتسييرها.

- المجلس-

تشكل المجلس من أعضاء يتم انتخابهم من لدن الجماعات العضوة وتحدد تمثيلية الجماعات في حظيرته حسب حصة مساهمتها ويمتدوب واحد على الأقل لكل جماعة. وينتخب انتاديب الجماعيون بمجلس المجموعة بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية للأصوات المعبر عنها. وفي حالة تعادل الأصوات، ينتخب المرشح الأكبر سنا. و تكون مدة

الإنعقاد معادلة لمدة انعقاد المجلس الذي يشلونه. غير أنه إذا انقطع المجلس عن مزاولة مهامه بنه حله أو لأي سبب من الأسباب، استمر المناديب في مزاولة مهامهم إلى أن يعين المجلس الجديد من يخلفونهم.

ويتم تحديد عدد أعضاء المجلس بقرار لوزير الداخلية بناءً على اقتراح الجماعات المشتركة.

- المكتب

تكون مكتب المجموعة من رئيس ونائين اثنين على الأقل وأربعة نواب على الأكثر ينتخبهم مجلس المجموعة من بين أعضائه، كما ينتخب المجلس، خارج أعضاء المكتب، بواسطة الاقتراع السري وبالأنغلبية النسبية، كاتباً يعهد إليه بتحرير محاضر الجلسات وحفظها ومقرراً للميزانية بكلفة بتقديم التقديرات المالية والحسابات الإدارية إلى مجلس المجموعة.

ج - ميزانية المجموعة

تشكل المجموعة على ميزانية مكونة من جزئين، يتعلق الأول بالتسيير والثاني بالتجهيز باستثناء إذا كان موضوع المجموعة يتعلق بتسيير مصلحة من المصالح.

وتتكون مداخل المجموعة من مساهمة الجماعات الأعضاء والإمدادات الممنوحة من طرف الدولة والأشخاص المعنوية التي يسري عليها القانون العام والقروض المأذون بها والهيئات والوصايا المقدمة في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها، وذلك قصد تمكينها من مراجعة نفقات التسيير والتجهيز.

د - الانضمام والانسحاب والرحيل

يتم الانضمام إلى مجموعة سبق تأسيسها أو الانسحاب منها أو حلها طبقا للشكليات المتبعة عند إحداثها.

وتجوز الإشارة إلى أنه يمكن للوزير الأول، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، أن يقرر، بمقتضى مرسوم معطل ويقترح من وزير الداخلية، الانضمام التلقائي لجماعة أو عدة جماعات إلى مجموعة محدثة أو في طور الإحداث، وذلك بعد استشارة المجلس أو المجالس الجماعية المعنية. ويحدد هذا المرسوم، عند الاقتضاء، شروط مساهمة الجماعات المعنية في المجموعة.

التعاون و الشراكة على صعيد
العمالات أو الأقاليم

<p>- المواد 36 - 46 - 59 - - الباب السابع (المواد 66 إلى 71) من القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمليات والأقاليم.</p>	<p>- الإطار القانوني</p>
---	-------------------------------

يقضي هذه المواد، يمكن للعمليات أو الأقاليم إبرام علاقات تعاون وشراكة واتقيام بكل أشكال التبادل مع الجماعات الثنائية الأجنبية، والأنخراط في المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بالشؤون المحلية والمشاركة في أنشطتها (التعاون الدولي)، كما يحق لها إبرام، فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى، اتفاقيات للتعاون أو للشراكة وإحداث مجموعات للعمليات أو الأقاليم أو مجموعات للجماعات المحلية (التعاون الداخلي).

التعاون الدولي

تنص المادة 36 من القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العملات والأقاليم على أن المجلس «يدرس وبصاغة على اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي ويقرر الانخراط والمشاركة في أنشطة المنظمات المهتمة بالشؤون المحلية وكل أشكال التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية، بعد موافقة السلطة الوصية. وذلك في إطار احترام الالتزامات الدولية للمملكة، غير أنه لا يمكن إبرام أية اتفاقية بين العمالة أو الإقليم أو مجموعة للجماعات المحلية ودولة أجنبية».

يستنتج من مقتضيات هذه المادة ما يلي :

- يمكن لمجلس العمالة أو الإقليم اللجوء إلى كل صيغ وأشكال التعاون الدولي الجاري بها العمل بالنسبة للجماعات الحضرية والقروية (اتفاقيات التوأمة - اتفاقيات التعاون اللامركزي - التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية - الانخراط في المنظمات المهتمة بالشؤون المحلية والمشاركة في أنشطتها).

تخضع كل أشكال وصيغ التعاون الدولي التي يبرمها مجلس العمالة أو الإقليم إلى نفس الإجراءات والمسااطر المنطبقة على الجماعات الحضرية والقروية في هذا المجال.

- تعود للمجلس صلاحية التداول بخصوص عمليات التعاون الدولي، وتؤولي الوالي أو العامل، وفق مخررات المجلس، إبرام اتفاقيات التعاون والمشاركة و التوأمة المادة (46).

- لا تكون عمليات التعاون الدولي قابلة للتنفيذ إلا بعد المضادقة عليها من طرف السلطة الوصية (المادة 59).

التعاون الداخلي

أولى القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم عناية خاصة للتعاضد الداخلي حيث خصص له الباب السابع (المواد 66 إلى 71).

كما نص هذا القانون في مادته 36 على أن مجلس العمالة أو الإقليم «يبت في إبرام كل اتفاقية للتعاون أو الشراكة الرامية إلى إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الشروط لإنجاز الأعمال التي تتطلبها العمالة أو الإقليم بالتعاون أو بشراكة مع الإدارات العمومية والجماعات المحلية والهيئات العمومية أو الخاصة والفاعلين الاجتماعيين».

ويمكن كذلك لمجلس العمالة أو الإقليم إبرام شراكات مع الدولة أو الجهة أو مع جماعة أو عدة جماعات قروية، لإنجاز كل الأعمال التي من شأنها إنعاش التنمية القروية ودعم التجهيز بالعالم القروي.

1 - اتفاقيات التعاون أو الشراكة

منح القانون رقم 79.00 في باب السابغ لمجالس العمال أو الأقاليم صلاحية إبرام اتفاقيات التعاون أو الشراكة فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى من أجل إنجاز مشروع ذي فائدة مشتركة لا يقتضى اللجوء إلى إحداث شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص. كذا يمكن لمجالس العمال أو الأقاليم إنجاز أعمال بتعاون أو شراكة مع الإدارات العمومية والجماعات المحلية والهيئات العمومية أو الخاصة والفاعلين الاجتماعيين.

وفى هذا الصدد، يتعين الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية :

- يعود لمجلس العمالة أو الإقليم التداول والبت في كل اتفاقيات التعاون والشراكة الموضوعة المشروع - التكلفة - مبلغ أو طبيعة المساهمات - مدة الإنجاز و الشروط المالية والمحاسبية ؛

- يتولى الوالي أو العامل إبرام الاتفاقية، ويتخذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ بنودها بين الأطراف المعنية وفق مقررات مجلس العمالة أو الإقليم ؛

- تعتمد ميزانية أو حساب خصوصي لإحدى العمالات أو الأقاليم المشتركة سدا ماليا ومحاسبا لمشروع التعاون ؛

- لا تكون اتفاقيات التعاون والشراكة قابلة للتطبيق إلا بعد التصديق عليها من طرف وزير الداخلية. وفي هذا الشأن، يتعين موافقة هذه الوزارة (المديرية العامة للجماعات المحلية/مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون) بجميع الوثائق الخاصة بهذه الاتفاقية، مصحوبة بالوثيقة الأصلية لها من أجل المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية. وتجدر الإشارة نموذجاً لهذه الاتفاقية (ملاحق رقم 2).

2 - المساهمة في مقاولات وشركات الاقتصاد المختلط

تنص المادة 36 من القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العائلات والأقاليم على أنه يمكن لمجلس العمالة أو الإقليم «البن في شأن إحداث مقاولات وشركات الاقتصاد المختلط ذات الفائدة للعمالة أو الإقليم أو المساهمة فيها».

ويخضع إحداث هذه المقاولات إلى نفس المتطلبات المعتمدة بالنسبة للجماعات الحضرية أو القروية (انظر الصفحة 15 أعلاه).

ولا يمكن إحداث مقاولات وشركات الاقتصاد المختلط أو المساهمة فيها إلا بعد مصادقة وزير الداخلية (المادة 59).

3 - مجموعات العمالات والأقاليم ومجموعات

الجماعات المحلية

تنص المادة 67 من القانون رقم 79.00 على أنه « يمكن للعمليات أو الأقاليم أن تؤلف فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى ، مجموعة للعمليات والأقاليم أو مجموعات للجماعات المحلية قصد إنجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة ».

وتعتبر مجموعة العمليات أو الأقاليم أو مجموعة الجماعات المحلية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتطبق عليها النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على العمليات أو الأقاليم ، وكذا القواعد المالية والمحاسبية للجماعات المحلية على ميزانية المجموعة ومحاسبتها.

وتخضع عملية إحداث المجموعات للإجراءات التالية :

أ - إحداث المجموعة :

- المناولة في شأن إحداث المجموعة خلال إحدى دورات مجالس العمليات أو الأقاليم المعنية ؛

- موافقة المصالح المركزية (المديرية العامة للجماعات المحلية) ، مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون) ، تحت إشراف السادة الولاة و العمال ، بالمقرر المتخذ في هذا الصدد ؛

- يصادق على إحداث المجموعة بقرار لووزير الداخلية بعد الإضلاع على المناولات المتطابقة لمجالس انعمالات أو الأقاليم المعنية والتي تتضمن العناصر التالية :

- موضوع المجموعة ؛
- تسميتها ؛
- مقرها ؛
- طبيعة أو مبلغ مساهمة كل عمالة أو إقليم ؛
- مدتها الزمنية.

ولاستصدار قرار الإحداث، يتعين على العمال أو الأقاليم المعنية موافقة الوزارة بالوثائق التالية :

- ملف تفنيي يبين نوعية المشروع، ويعرف بجميع جوانبه ويتضمن تصميمًا ماليًا يبرز قائمة النفقات بالتفصيل، والموارد المتوقعة لتغطية هذه المصاريف، والاحال المحددة للإنجاز. وإذا تعلق الأمر باستغلال عقار، وجب توضيح طبيعته القانونية والإدلاء بما يفيد أن ملكية هذا العقار لا يشوبها أي نزاع.

- مشروع نظام داخلي موحد للسجونة مستوحى من النصوص القانونية التي تنظم اختصاصات الجياعات المحلية، مصادق عليه من طرف المجالس المعنية وتجدون رفقته نموذجاً لهذا النظام (ملحق رقم 5).

- تتم المصادقة أو الرفض المعلن على إحداث المجموعة داخل أجل 45 يوما ابتداء من تاريخ التوصل بأخر مداولة. و يعتبر عدم صدور أي قرار في هذا الأجل بمثابة مصادقة. غير أنه يمكن تجديد هذا الأجل مرة واحدة و لنفس المدة بمرسوم معلن يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.

وتتم المصادقة على إحداث المجموعة بقرار لوزير الداخلية بعد الاطلاع على المداولات المتطابقة لمجالس العمالات أو الأقاليم المشتركة.

وتطبق على المجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على العمالات والأقاليم، كما تطبق القواعد المالية والمحاسبية للجماعات المحلية على ميزانية المجموعة ومحاسبتها.

ب - أجهزة المجموعة :

تسير شؤون المجموعة من طرف مجلس ومكتب وتطبق على هذه الأجهزة كل المتعضيات المنصوص عليها في تكوين أجهزة الجماعات وتسييرها.

- المجلس

تسير المجموعة من لدن مجلس يحدد عدد أعضائه، باقتراح من الجماعات المحلية المشتركة، بقرار لوزير الداخلية، و تمثل الجماعات المحلية المشتركة في حظيرة هذا المجلس حسب حصة مساهمتها ويمتدوب واحد على الأقل لكل جماعة محلية عضوا بالمجموعة.

ويتنخب مندوبين العمالات أو الأقاليم بمجلس المجموعة بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبة للأصوات المعبر عنها. وفي حالة تعادل الأصوات، ينتخب المرشح الأكبر سنا. و تكون مدة الإنتداب معادلة لمدة إنتداب المجلس الذي يمثلونه. غير أنه إذا انقطع المجلس عن مزاولة مهامه نتيجة حنة أو لأي سبب من الأسباب، استمر المندوبين في مزاولة مهامهم إلى أن يعين المجلس الجديد من يخلفونهم.

وإذا شغل منصب أحد المناصب لسبب من الأسباب،
عين مجلس العمالة أو الإقليم المعني خلفا له داخل أجل
شهر واحد.

- المكتب

يتكون مكتب المجموعة من رئيس ونائبين اثنين على
الأقل وأربعة نواب على الأكثر ينتخبهم مجلس المجموعة من
بين أعضائه. كلف بتتبع المجلس، خارج أعضاء المكتب،
بواسطة الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية، كاتبا يعهد
إليه بتحرير محاضر الجلسات وحفظها ومقررا للميزانية
يكلف بتقديم التقديرات المالية والحسابات الإدارية إلى
مجلس المجموعة.

ج - ميزانية المجموعة

تتوفر المجموعة على ميزانية مكونة من جزئين، يتعلق
الأول بالنسبير والثاني بالتجهيز باستثناء إذا كان موضوع
المجموعة يتعلق بنسبير مصنعة من المصالح.

وتتكون مداخليل المجموعة من مساهمة الجماعات المحلية الأعضاء والإمدادات المستوعدة من طرف الدولة والأشخاص المعنية التي يسري عليها القانون العام والقروض المأذون بها والهيئات والوحدات المقدمة في إطار القانون والأنظمة المعمول بها، وذلك قصد تمكينها من مواجهة نفقات التشغيل والتجهيز.

د - الانضمام والانسحاب والرجل

يتم الانضمام إلى مجموعة سبق تأسيسها أو الانسحاب منها أو حلها طبقاً للشكليات المتبعة عند إحداثها.

وتحدد الإشارة إلى أنه يمكن للوزير الأول، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، أن يقرر، بمقتضى مرسوم معلل وباقتراح من وزير الداخلية، الانضمام التلقائي لعمالة أو إقليم أو عدة عمالات أو أقاليم إلى مجموعة معدة أو سيتم إحداثها، وذلك بعد استشارة مجلس العمالة أو الإقليم أو مجالس العمالات أو الأقاليم المعنية، ويحدد هذا المرسوم، عند الاقتضاء، شروط مساعدة العمالات أو الأقاليم المعنية في المجموعة.

وتحدد رققتة نموذج النظام الداخلي لمجموعة العمالات أو الأقاليم (ملحق رقم 6).

التعاون والشاركة على صعيد الجهات

<p>- المواد 5-7-8-11 والباب السادس (المواد 61 إلى 64) من القانون رقم 96-47 المتعلق بتنظيم الجهات.</p> <p>- القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي</p> <p>- القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم فيما يخص اتفاقيات التعاون أو الشراكة مع جماعات محلية أخرى أو تاليف مجموعة لجماعات المحلية أو المشاركة فيها .</p>	<p>الإطار القانوني</p>
---	------------------------

<p>تقتضي هذه النصوص : يتجسد التعاون على صعيد الجهات في الأشكال التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إبداءات لجن التعاون المشتركة بين الجهات ؛ - إبرام اتفاقيات التعاون ؛ - التعاون الدولي .
--

التعاون الداخلي

1- لجنة التعاون المشتركة بين الجهات

تنص المادة 61 من القانون رقم 96-47 المتعلق بتنظيم الجهات على أنه «يمكن أن يؤذن للجهات في إنشاء علاقات تعاون فيما بينها قصد تحقيق عمل مشترك أو إنشاء مرفق ذي فائدة مشتركة بين الجهات أو لأجل تسيير أموال خاصة بكل جهة منها ومعدة لتحويل أعمال مشتركة ودفع بعض نفقات التسيير المشتركة، وتدير شؤون التعاون بين الجهات لجنة تعاون مشتركة».

وفي هذا الباب، سحب على المجالس الجهوية أن تتبع الإجراءات التالية :

موافاة وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية / مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون) بالوثائق التالية :

مقررات متطابقة للمجالس الجهوية المعنية تحدد موضوع مشروع التعاون وتكلفتها ومدة إنجازها ومبلغ أو طبيعة مساهمات الجهات المشتركة :

- مشروع نظام داخلي للجنة التعاون المشتركة بين الجهات معصادق عليه من طرف المجالس الجهوية المعنية وتحددون رفقته نموذجاً لهذا النظام (ملاحق رقم 7).

وتحدد لجنة التعاون المشتركة بين الجهات بقرار توزيع الداخلية.

- تكوين اللجنة :

تعتبر لجنة التعاون المشتركة بين الجهات مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتطبق عليها النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على الجهات. كما تطبق القواعد المالية والمحاسبية والنظام المتعلق بمراقبة صحة الالتزام بتقارير الجماعات المحلية وهباتها على ميزانية لجنة التعاون المشتركة بين الجهات ومحاسبتها.

- يتم انتخاب أعضاء اللجنة من لدن المجالس الجهوية المعنية ويمثل كل جهة في اللجنة ثلاثة مناديب يختارون من بين أعضاء المجلس الجهوي.

- ينتخب هؤلاء المناديب بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة، وفي حالة عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة بعد دورتين من الاقتراع، يتم اللجوء إلى دورة ثالثة ينتخب فيها المنسوب بالأغلبية النسبية، وفي حالة تعادل الأصوات ينتخب المرشح الأكبر سناً وفي حالة تعادل الأصوات والسن يعين المرشح المنتخب عن طريق القرعة.

- تكون مدة الانتداب معادلة لمدة انتداب المجلس الجهوي. وإذا ترقف المجلس الجهوي أو تم حله أو إذا استقال بكامله تعين اللجنة الخاصة المشار إليها في المادة 22 من القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات، من بين أعضائها ثلاثة مناديب يمثلون الجهة في لجنة التعاون المشتركة بين الجهات إلى أن يعين المجلس الجديد من يخلقونهم.

- يمكن تجديد انتخاب المناديب المنتهية مدة انتدابهم.

- إذا شغرت منصب أحد المناصب لسبب من الأسباب، عين المجلس الجهوي خلفا له في أجل شهر واحد.

- تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا يكلف على الخصوص بتنفيذ الميزانية وكاتبا ومقررا للميزانية.

- الانضمام، الانسحاب والخل، يتم الانضمام إلى لجنة التعاون المشتركة بين الجهات أو الانسحاب منها أو حلها طبقا للشكليات المتبعة عند إحداثها.

2- اتفاقيات التعاون

منح القانون رقم 96-47 المتعلق بتنظيم الجهات الصلاحية لهذه الأخيرة لإبرام اتفاقيات مع الدولة أو مع أي شخص آخر من الأشخاص المعترية الخاضعة للقانون العام وذلك لتحقيق كل عمل ضروري للتنمية الجهوية.

ويمكن لاتفاقيات التعاون أن تشمل مجالات متعددة ومختلفة، كإعداد التراب والتنمية الاقتصادية و التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والتكوين المهني والشغل والأشغال العمومية و المواصلات وحماية التراث وإثارة إدمانج المعاقين، إلخ...

وفي هذا الإطار، يتعين على المجالس الجهوية اتباع نفس الشكليات والإجراءات المعمول بها في هذا المجال بالنسبة للجماعات المحلية الأخرى.

3- المساهمة في مفاوضات وشركات الاقتصاد المختلط

يمكن للجهات المساهمة في مفاوضات وشركات الاقتصاد المختلط شريطة أن تكون ذات فائدة جهوية أو مشتركة بين الجهات.

ويجب على المجالس الجهوية احترام نفس الشروط والإجراءات السارية على هذا النوع من التعاون فيما يخص الجماعات المحلية الأخرى.

4 - مجموعة الجماعات المحلية

ينص القانون رقم 78.00 المتعلق بالمشاق الجماعي والقانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم على أنه يمكن للجهات أن تؤلف مع الجماعات الحضرية والقرورية و مع العمالات والأقاليم مجموعات للجماعات المحلية .

وفي هذا الصدد، يتعين على المجالس الجهوية التقيد بكافة المقتضيات القانونية والإجراءات المسطرية المتعلقة بهذه المجموعات والمنصوص عليها في القانونين المشار إليهما أعلاه.

وتجب الإشارة إلى أن التعاون بين الجهات، أو بينها وبين جماعات محلية أخرى لا يمكن أن يؤدي إلى إقامة وصاية جماعة على جماعة أخرى.

التعاون الدولي

فيما يخص التعاون الدولي للجهات، يجب الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية :

- لم ينص القانون رقم 47.96 صراحة على إمكانية ربط الجهات لعلاقات للتعاون وللشراكة مع الأطراف الأجنبية.

إن الجهة جماعة محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وسلطة تداولية وصلاحيات كاملة على غرار الجماعات المحلية الأخرى.

- يجب أن تعمل الجهة ، بصفتها وحدة مدمجة، على تكامل مكوناتها واستثمار الصلاحيات المخولة لها والإمكانيات الموضوعية وعن إشارتها من أجل تعبئة مختلف المؤهلات واستغلال كل الطاقات بما يخدم التنمية الشاملة والمنسجمة للمجال الجهوي.

وعليه، وحتى تستفيد من تجارب وخبرات نظيراتها الأجنبية، يحق للمجالس الجهوية استغلال كافة آليات التعاون الدولي والشراكة المنصوص عليها لقائدة الجماعات المحلية الأخرى.

كما يتعين على المجالس الجهوية اتباع نفس الشكليات والإجراءات المطبقة في هذا الباب على الجماعات المحلية الأخرى، مع مراعاة المقترحات القانونية المنظمة للجهات.

المرفقات

لائحة المرفقات

• ملحق رقم 1 : مذكرة حول قرار السيد وزير الداخلية رقم 03 - 684 الصادر في 16 من محرم 1424 (20 مارس 2003) بتفويض الإعضاء حول القيام بالأموريات الخارج بالنسبة للمستفيدين و الموظفين التابعين للجماعات المحلية و هيئاتها.

• ملحق رقم 2 : نموذج لاتفاقيات التعاون.

• ملحق رقم 3 : نموذج قرار بالإذن بتأليف مجموعة للجماعات.

• ملحق رقم 4 : نموذج النظام الداخلي لمجموعة الجماعات الحضرية والقرية.

• ملحق رقم 5 : نموذج النظام الداخلي لمجموعة الجماعات المحلية.

• ملحق رقم 6 : نموذج النظام الداخلي لمجموعة العمالات والأقاليم.

• ملحق رقم 7 : نموذج النظام الداخلي للجنة التعاون المشتركة بين الجهات.

الملحق رقم 1

مذكرة حول القيام بالأموريات في الخارج

لقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 5099 بتاريخ 11 صفر الحير 1424 (14 أبريل 2003) قرار لوزير الداخلية رقم 684.03 صادر في 16 من محرم 1424 (20 مارس 2003) بقضي بتفويض الإمتضاء نيابة عن وزير الداخلية، إلى السادة ولاية الجهات على الأوامر الصادرة للمنتخبين والموظفين التابعين للجماعات المحلية و هيئاتها للقيام بأموريات في الخارج.

وبناء على هذا القرار، تم تفويض انتوقيع للسادة ولاية الجهات بخصوص تكليف مهمة إلى الخارج بـانـسـبـة لـمـنـخـبـي و موظفي الجماعات المحلية (الجماعات الحضرية و القروية و العمال و الأقاليم و الجهات) و هيئاتها، و مجدود حـيـث سـمـحـة من القرار الصادر في هذا الشأن.

الملحق رقم 2

نموذج لاتفاقيات التعاون

- المراجع : - القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي
- القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم .
- القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات.

المملكة المغربية

اتفاقية تعاون

بين

و

* * *

الدياجة

حيثيات وكذا
بيان اسباب ودواعي الانفاقية

تم الاتفاق بين :

على ما يلي ،
مجالات التعاون

البند الاول:

موجز الاهداف العامة من الاتفاقية

البند الثاني : مجالات التعاون

البند الثالث : تحديد طبيعة تدخلات الأطراف

البند الرابع : تحديد الهيئات المشرفة على تنفيذ بنود الاتفاقية مجلس أو لجنة أو هما معاً ،
- (صفة الممثل) أو من ينوب عنه

البند الخامس ، تحديد علاقة الهيئات المشرفة على تتبع تنفيذ بنود الاتفاقية

البند السادس : تحديد مدة صلاحية الاتفاقية وكذا الإشارة إلى قابلية أو عدم قابلية الاتفاقية إلى التجديد

البند السابع : الإشارة إلى امكانية توسيع مجال الاتفاقية بإضافة شركاء آخرين أو لا

مقتضيات عامة

البند الثامن : تحديد شروط تنفيذ بنود الاتفاقية

البند التاسع : تحديد الجهة المختصة لحل النزاعات
المحتملة بين أطراف الاتفاقية

البند العاشر : تحديد الكيفية التي يمكن بواسطتها إلغاء
الاتفاقية

وحرر بـ :

توقيع السلطة المختصة
بالنسبة للطرف المتعاقد

توقيع السلطة المختصة
بالجماعات المحلية المعنية

نوقيع وزير الداخلية أو من يفوض له في ذلك :

الملحق رقم 3

الرباط في

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
رقم

نموذج لقرار وزير الداخلية
يؤذن بمقتضاه بتأليف مجموعة للجماعات

إن وزير الداخلية،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.297 المؤرخ في 25
رجب 1423 الموافق لـ 3 أكتوبر 2002 الصادر بتنفيذ
قانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي وخاصة المراء 79
إلى 83 منه،

وبناء على المقررات الناقجة عن مداولات المجالس
الجماعية المعنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى : يمنح الإذن للجماعات : (أسماء الجماعات
المنضوية تحت لواء هذه المجموعة)

المادة الثانية : تهدف هذه المجموعة إلى

المادة الثالثة : يحدد عدد أعضاء مجلس هذه المجموعة
في... (عدد أعضاء المجلس بالحروف والأرقام)

المادة الرابعة : تتحدد مدة صلاحية هذه المجموعة وفق
إحدى الصيغ التالية :

- تحدد مدة صلاحية هذه المجموعة في = 10
أو 15 أو 20 سنة

- تمتد مدة صلاحية هذه المجموعة إلى الفترة اللازمة
لإحجاز المشروع الذي من أجله أنشئت.

المادة الخامسة : تتخذ هذه المجموعة كمبر لها إما مقر
الكتابة العامة لإحدى النعمالات أو الأقاليم أو إحدى
الجماعات المتخرطة في المجموعة.

المادة السادسة : يعهد إلى رئيس هذه المجموعة وكذا
القائض المعني بالأمر كل في حدود اختصاصه بتنفيذ هذا
القرار الذي سينشر بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

وزير الداخلية

الملحق رقم 4

نموذج النظام الداخلي

لمجموعة الجماعات الحضرية والقروية

المرجع : القانون رقم 78.00 المتعلق
بالميثاق الجماعي

نموذج النظام الداخلي لمجموعة الجماعات

الفصل الأول :

تطبيقا لمتطلبات المواد : 42 و 79 و 80 و 81 و 82 و 83 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي .

تكونت بين جماعات : مجموعة
للجماعات تحمل اسم
.....

الفصل الثاني :

موضوع المجموعة :

الفصل الثالث :

اتخذت هذه المجموعة ك مقر لها : الكتابة العامة لولاية أو
عمالة أو إقليم أو مقر إحدى الجماعات المنخرطة.

الفصل الرابع :

تأسست هذه المجموعة للمدة اللازمة لإنجاز المشروع، أو لمدة
غير محددة إذا تعلق الأمر بتسيير مرفق ذي فائدة عامة.

الجزء الأول الإدارة والتسيير

أ- الإدارة

الفصل الخامس :

تتكون أجهزة المجموعة من المجلس و المكتب.

الفصل السادس :

تسهر المجموعة من لدن مجلس يحدد عدد أعضائه، باقتراح من الجماعات المشتركة، بقرار لوزير الداخلية. وتقتل الجماعات المشتركة فيه حسب حصة مناهستها، ويمتدوب واحد على الأقل لكل جماعة من الجماعات الأعضاء.

ينتخب المناديب الجماعيون بمجلس المجموعة بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية للأصوات المعبر عنها، وفي حالة تعادل الأصوات ينتخب المرشح الأكبر سنًا.

الفصل السابع :

يكون مصير متدوب المجلس الجماعي مرتبطًا بمصير هذا المجلس، من حيث مدة الانتداب، غير أنه إذا انقطع المجلس عن مزاولة مهامه نتيجة حله أو لأي سبب من الأسباب استمر المناديب في مزاولة مهامهم إلى أن يعين المجلس الجديد من يخلفهم. ويمكن تجديد انتخاب المتدوب المنتهية مدة انتدابه.

الفصل الثامن :

إذا شعر بمتدوب بسبب من الأسباب عين المجلس الجماعي اتعتى خلفاءه في أجل شهر واحد.

الفصل التاسع :

ينتخب مجلس المجموعة من بين أعضائه رئيسًا ونائبين اثنين على الأقل وأربعة نواب على الأكثر الذين يشكلون مكتب المجموعة، طبقًا لشروط الاقتراع والتصويت المنصوص عليه بالنسبة لانتخاب أعضاء مكاتب المجالس الجماعية، كما ينتخب المجلس، خارج أعضاء المكتب، بواسطة الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية، كتابًا يعهد إليه بتحرير محاضر الجلسات وحفظها ومفراة للمبرانية بكلف بتدبير التقديرات المالية والحسابات الإدارية إلى مجلس المجموعة.

الفصل العاشر :

تطبق مقتضيات الباب الثالث المتعلق بالنظام الأساسي للمنتخب من القانون 78.00 المتعلق بالمشاق الجماعي على أعضاء أجهزة المجموعة.

ب- التسيير

الفصل الحادي عشر :

يجتمع مجلس المجموعة وجوبا أربع مرات في السنة في دورة عادية خلال أشهر فبراير، أبريل، يوليو، وأكتوبر، وذلك بدعوة مكتوبة من رئيسه ومصحوبة بجدول الأعمال. ولا يمكن أن تتجاوز مدة كل دورة خمسة عشر (15) يوما متتالية من أيام العمل، ويمكن تمديد هذه المدة بقرار يصدره الوالي أو العامل بطلب من الرئيس، على أن لا يتعدى هذا التمديد سبعة (7) أيام متتالية من أيام العمل.

يسدحى الرئيس، كلما دعت الظروف إلى ذلك، المجلس لعقد دورة استثنائية إما بمبادرة منه أو عندما يتلقى طلبا مكتوب في هذا الشأن من السلطة الإدارية المحلية المختصة ومن ثلث الأعضاء المزاويلين مهامهم، يكون عرقا بالنائل المزمع عرضها على المجلس.

يجتمع مجلس المجموعة خلال الخمسة عشر (15) يوما التالية لتقديم الطلب، وتختتم الدورة عند استنفاد جدول الأعمال الذي دعي للانعقاد من أجله، وفي جميع الحالات داخل أجل لا يتجاوز سبعة (7) أيام متتالية من أيام العمل ولا يمكن تمديد هذه المدة.

يجتمع المجلس في دورة عادية أو استثنائية بعد توجيه الاستدعاءات بثلاثة (3) أيام كاملة على أقل تقدير.

وإذا لم يتوفر مجلس المجموعة على العدد الكافي بعد استدعاء أول، فإن المقرر المتخذ بعد استدعاء ثان وأوجه

في ظرف ثلاثة (3) أيام على الأقل بعد اليوم المحدد للاجتماع السابق لا يعد صحيحا إلا إذا حضر الجلسة ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم على الأقل.

وإذا تعذر في هذا الاجتماع الثاني التوفر على ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم، أمكن استدعاء المجلس طبقا للقيود والامجال المقررة في الفقرة السابقة لعقد اجتماع ثالث تكون مداواته صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

يقرر النصب القانوني عند افتتاح كل جلسة، وكل انسحاب للأعضاء أثناء الجلسة، لأي سبب من الأسباب لا يؤثر على مشروعية النصاب، وذلك إلى حين انتهاء الجلسة المذكورة.

الفصل الثاني عشر،

تتخذ مقررات المجموعة بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها طبقا للمادة 64 من الميثاق الجماعي هاجدا في الحالة الاستثنائية المقررة في الفقرة الثالثة من هذه المادة.

الفصل الثالث عشر،

يفصل مجلس المجموعة عن طريق المداولات في كل ما يتصل بالهدف الذي أحدثت المجموعة من اجله.

الفصل الرابع عشر،

ينفذ الرئيس مقررات مجلس المجموعة ويتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ويسهر على سرافية تنفيذها.

وقياساً على اختصاصات رؤساء المجالس الجماعية تطبيق مقتضيات المواد 28 و34 و45 و46 و47 و48 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي على المجموعة.

الجزء الثاني

الانضمام، الانسحاب، الحل

الفصل الخامس عشر،

يمكن لجماعة أو عدة جماعات الانضمام إلى مجموعة سبق تأسيسها وذلك طبقاً للشكليات المتبعة عند الإحداث، كما يمكن للوزير الأول كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، بمقتضى مرسوم معلن باقتراح من وزير الداخلية أن يقرر الانضمام الثلاثي لجماعة أو عدة جماعات إلى مجموعة سبق تأسيسها أو سيتم إحداثها، وذلك بعد استشارة المجلس أو المجالس الجماعية المعنية ويحدد هذا المرسوم عند الاقتضاء، شروط مساهمة الجماعات المعنية في المجموعة.

الفصل السادس عشر،

يتم انسحاب جماعة أو عدة جماعات من مجموعة محدثة وفق نفس شكليات الانضمام شريطة إقرار الجماعة أو الجماعات المنسحبة ما يثبت براة ذمتها تجاه المجموعة.

الفصل السابع عشر،

يتم حل المجموعة إما بعد إنجاز المشروع أو الهدف الذي أحدثت من أجله أو بانتهاء مدة صلاحيتها، أو بتراضي المجالس الجماعية المعنية أو بقرار معلن لسلطة الوصاية ؛ وفي جميع الأحوال لا يمكن منح الإذن بحل المجموعة إلا بعد توزيع الممتلكات بين الجماعات الأعضاء وبعد تسوية وضعيتها المالية تجاه الجماعات المحدثه لها أو تجاه الغير.

الفصل الثامن عشر،

تطبق على مجموعة الجماعات النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على الجماعات.

الجزء الثالث

مقتضيات مالية وحسابية

الفصل التاسع عشر :

تحديد مساهمة الجماعات العضوة بالمجموعة على النحو التالي :

- المقياس الطبيعي : مساحة الجماعات
- المقياس الديموغرافي : عدد السكان
- المقياس المالي : حجم الميزانية ومداخل مختلفة
- المقياس الاقتصادي : قيمة التجهيزات المنجزة من لدن المجموعة

الفصل العشرون :

تطبق القواعد المالية والمحاسبية للجماعات المحلية على ميزانية المجموعة ومحاسبتها.

الفصل الحادي والعشرون :

تشتمل ميزانية المجموعة على جزئين : يتعلق الأول بالتسيير والثاني بالتجهيز باستثناء إذا كان موضوع المجموعة شغلن بتسيير مصدحة من المصالح.

تشكون مداخل المجموعة من مساهمة الجماعات الأعضاء والإمدادات الممنوحة من طرف الدولة والأشخاص المعنوية التي يسري عليها القانون العام والمداخل الناتجة عن أملاكها المنقولة والعقارية، والقروض المأذرة بها، والهبات والوصايا، والرسوم والأداءات والاشتراكات المتأتية من الخدمات المقدمة في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها.

الملحق رقم 5

نموذج النظام الداخلي

مجموعة الجماعات المحلية

- المراجع : - القانون رقم 78.00 المتعلق بالمشاق
الجماعي
- القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم
العمالات والأقاليم
- القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم
الجهات

نموذج النظام الداخلي لمجموعة الجماعات المحلية

الفصل الأول :

تطبيقا لمتنضيات القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي والقانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم والقانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجماعات.

تكونت بين الجماعات المحلية التالية.....
مجموعة للجماعات المحلية تحمل اسم.....

الفصل الثاني :

موضوع مجموعة الجماعات المحلية.....

الفصل الثالث :

اتخذت هذه المجموعة كمقر لها العنوان التالي: الكتابة العامة للملاية أو العمالة أو الإقليم أو مقر إحدى الجماعات المنخرطة بالمجموعة

الفصل الرابع :

تأسست هذه المجموعة للسدة اللازمة لإتمام المشروع، أو لسدة غير محددة.

الجزء الأول الإدارة والتسيير

أ - الإدارة

الفصل الخامس :

تتكون أجهزة مجموعة الجماعات المحلية من المجلس والمكتب.

الفصل السادس :

تسير المجموعة من لدن مجلس يحدد عدد أعضائه، باقتراح من الجماعات المحلية المشتركة، بقرار لوزير الداخلية. وتمثل الجماعات المشتركة فيه حسب حصة مساهمتها، ويمتدوب واحد على الأقل لكل جماعة من الجماعات المحلية الأعضاء.

ينتخب المتدوب بمجلس المجموعة بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية للأصوات المعبر عنها، وفي حالة تعادل الأصوات ينتخب المرشح الأكبر سناً.

الفصل السابع :

يكون مصهر مندوب مجلس جماعة محلية مرتبطاً بمصهر هذا المجلس، من حيث مدة الاندباب، غير أنه إذا انقطع المجلس عن مزاولة مهامه نتيجة حله أو لأي سبب من الأسباب، استمر المتدوب في مزاولة مهامهم إلى أن يعين المجلس الجديد من يخلفهم في مجلس المجموعة، ويمكن تجديد انتخاب المندوب المنتهية مدة انتدابه.

الفصل الثامن :

إذا شغل منصب مندوب لسبب من الأسباب عين مجلس الجماعة المحلية المعنى بالأمر خلفاً له في أجل شهر واحد.

الفصل التاسع :

ينتخب مجلس المجموعة من بين أعضائه رئيساً ونائبين اثنين على الأقل وأربعة نواب على الأكثر الذين يشكلون مكتب المجموعة، طبقاً لشروط الاقتراع والتصويت المنصوص عليها بالنسبة لانتخاب مكاتب المجالس المحلية.

كما ينتخب المجلس، خارج أعضاء المكتب بواسطة الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية، كاتباً يعهد إليه بتحرير محاضر الجلسات وحفظها ومقرراً للميزانية يكلف بتقديم التقديرات المالية والحسابات الإدارية إلى مجلس المجموعة.

الفصل العاشر:

إن مقتضيات قوانين 78.00 و 79.00 و 47.96 تطبق على أجهزة مجموعة الجماعات المحلية.

ب- التسيير

الفصل الحادي عشر:

يجتمع مجلس مجموعة الجماعات المحلية وجوباً أربع مرات في السنة في دورة عادية خلال أشهر: فبراير، أبريل، يوليو، وأكتوبر، وذلك بدعوة مكتوبة من رئيسة ومضبوطة بجدول الأعمال، ولا يمكن أن تتجاوز مدة كل دورة خمسة عشر (15) يوماً متتالية من أيام العمل، ويمكن تمديد هذه المدة بقرار يصدره الوالي أو العامل الذي يوجد في دائرة نفوذه مقر مجلس مجموعة الجماعات المحلية بطلب من الرئيس، على أن لا يتعدى هذا التمديد سبعة (7) أيام متتالية من أيام العمل.

ويستدعي الرئيس، كلما دعت الظروف إلى ذلك، المجلس لعقد دورة استثنائية، إما بمبادرة منه أو عندما يتلقى طلباً مكتوباً في هذا الشأن من السلطة الإدارية المحلية المختصة أو من ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم، يكون مرفقاً بالمسائل المرصع عرضتها على المجلس.

يجتمع مجلس مجموعة الجماعات المحلية خلال الخمسة عشر (15) يوماً التالية لتقديم الطلب، ونختم الدورة عند استنفاد جدول الأعمال الذي دعيته للاعتقاد بين أجله، وفي جميع الحالات داخل أجل لا يتجاوز سبعة (7) أيام متتالية من أيام العمل ولا يمكن تمديد هذه المدة.

يجتمع المجلس في دورة عادية أو استثنائية بعد توجسه الاستدعاءات بثلاثة (3) أيام كاملة على أقل تقدير.

وإذا لم يتوفر مجلس المجموعة على العدد الكافي بعد استدعاء أول ، فإن المقرر المتخذ بعد استدعاء ثان والموجه في ظرف ثلاثة (3) أيام على الأقل بعد اليوم المحدد للاجتماع السابق لا يعد صحيحا إلا إذا حضر الجلسة ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم على الأقل.

وإذا تعذر في هذا الاجتماع الثاني المؤثر على ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم، أمكن استدعاء المجلس، طبقا لتكنيقيات وللأجل المقررة في الفقرة السابقة لعقد اجتماع ثالث تكون مداولاته صحيحة كبقيا كان عدد الأعضاء الحاضرين.

يقرر النصاب القانوني عند افتتاح كل جلسة، وكل انسحاب للأعضاء أثناء الجلسة، لأي سبب من الأسباب لا يؤثر على مشروعة النصاب، وذلك إلى حين انتهاء الجلسة المذكورة.

الفصل الثاني عشر،

تتخذ مقررات مجموعة الجماعات المحلية بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها طبقا لمقتضيات قانون 78.00 وقانون 79.00 وقانون 47.96.

الفصل الثالث عشر،

يفصل مجلس مجموعة الجماعات المحلية عن طريق المداولات في كل ما يتصل بالهدف الذي من اجله أحدثت مجموعة الجماعات المحلية.

الفصل الرابع عشر،

ينفذ رئيس المجموعة مقررات مجلس مجموعة الجماعات المحلية ويتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ويسهر على مراقبة تنفيذها.

وتطبق عليها التصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة
بالتوصاية على الجماعات طبقاً لمقتضيات الوصاية المشار إتيها
في قانوني 78.00 و 79.00.

الجزء الثاني

الانضمام، الانسحاب، الحل

الفصل الخامس عشر :

يمكن للجماعة أو عدة جماعات الانضمام إلى مجموعة سبق
تأسيسها وذلك طبقاً للشكليات المتبعة عند الإحداث، كما
يمكن للوزير الأول كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، بمقتضى
مرسوم معطل بالترحاح من وزير الداخلية أن يقرر الانضمام
التلقائي للجماعة أو عدة جماعات إلى مجموعة سبق تأسيسها
أو سبق إحداثها، وذلك بعد استشارة المجلس أو المجالس
الجماعية المعنية ويحدد هذا المرسوم عند الاقتضاء، شروط
مساهمة الجماعات المعنية في المجموعة.

الفصل السادس عشر :

يتم انسحاب جماعة أو عدة جماعات من مجموعة محدثة
وفق نفس شكليات الانضمام شريطة إقرار الجماعة أو الجماعات
المنسحبة ما يثبت براءة ذمتها تجاه المجموعة.

الفصل السابع عشر :

يتم حل المجموعة إما بعد إنجاز المشروع أو الهدف الذي
أحدثت من أجله أو بانتهاء مدة صلاحيتها، أو بتراضي
المجالس الجماعية المعنية أو بقرار معطل لسلطة الوصاية ؛
وفي جميع الأحوال لا يمكن منح الإذن بحل المجموعة إلا
بعد توزيع الممتلكات بين الجماعات الأعضاء وبعد تسوية
وضعيتها المالية تجاه الجماعات المحدثة لها أو تجاه الغير.

الجزء الثالث مقتضيات مالية وحسابية

الفصل الثامن عشر :

- تحديد مساهمة الجماعات المحلية العضوة في مجموعة الجماعات المحلية على النحو التالي :
- المقياس الطبيعي : مساحة الجماعات المحلية
 - المقياس الديموغرافي : عدد السكان
 - المقياس المالي : حجم الميزانية ومداخيل مختلفة
 - المقياس الاقتصادي : قيمة التجهيزات المنجزة من لدن المجموعة.

الفصل التاسع عشر :

تطبق القواعد المالية والمحاسبية للجماعات المحلية على ميزانية المجموعة ومحاسبتها.

الفصل العشرون :

تتضمن ميزانية مجموعة الجماعات المحلية على جزئين : يتعلق الأول بالتسيير والثاني بالتجهيز باستثناء إذا كان موضوع مجموعة الجماعات المحلية يتعلق بتسيير مصلحة من المصالح .

تتكون مداخيل مجموعة الجماعات المحلية من مساهمة الجماعات الأعضاء فيها والإمدادات المستوخة من طرف الدولة والأشخاص المعنوية التي سري عليها القانون العام، والقروض المأذون بها، والهبات والوصايا والرسوم والأداءات والاشتراكات المتأنية من الخدمات المقدمة في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها.

الفصل الحادي والعشرون :

في حالة تضارب مقتضيات القوانين رقم 78.00 و 79.00 و 47.96، يجب الاحتكام ، فيما يخص انتخاب الأجهزة وتوفر النصاب القانوني لانعقاد الاجتماعات والمقررات الخاضعة للنوصاية والتسيير والحل والانضمام أو الانسحاب من مجموعة الجماعات المحلية ، لمقتضيات قانون 78.00 المنعلق بالمشاق الجماعي كقاعدة عامة.

الملحق رقم 6

نموذج النظام الداخلي
لمجموعة العمالات والأقاليم

المرجع : القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم
العمالات والأقاليم.

نموذج النظام الداخلي لمجموعة مجالس العمال والأقاليم

الفصل الأول :

نطبقا لمتطلبات المواد : 66 و 67 و 68 و 70 و 71 من
القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمال والأقاليم .

تكونت بين عمالات أو أقاليم : مجموعة
للعمال والأقاليم تحمل اسم :

الفصل الثاني :

موضوع المجموعة.

الفصل الثالث :

اتخذت هذه المجموعة كمقر لها العنوان الثاني . الكتابة
العامة لولاية أو عمالة أو إقليم.

الفصل الرابع :

تأسست هذه المجموعة للمدة اللازمة لإنجاز المشروع، أو لمدة
غير محددة لتسيير مرفق ذي فائدة مشتركة.

الجزء الأول

الإدارة والتسيير :

أ - الإدارة :

الفصل الخامس :

تتكون أجهزة المجموعة من المجلس و المكتب .

الفصل السادس :

تسير المجموعة من لدن مجلس يحدد عدد أعضائه، باقتراح من مجلس العمالات والأقاليم المشتركة، بقرار لوزير الداخلية. وتقتل العمالات والأقاليم المشتركة فيه حسب حصة مساهمتها، ويمدوب واحد على الأقل لكل مجلس من مجالس العمالات أو الأقاليم الأعضاء .

ينتخب مناديب العمالات والأقاليم بمجلس المجموعة بالاقتراع السري والأغلبية النسبية للأصوات المعبر عنها، وفي حالة تعادل الأصوات ينتخب المرشح الأكبر منا.

الفصل السابع :

يكون مضمير مندوب مجلس العمالة أو الإقليم مرتبطا بمضمير هذا المجلس . من حيث مدة الانتخاب، غير أنه إذا انقطع المجلس عن مزاولة مهامه نتيجة حله أو لأي سبب من الأسباب استمر المندوب في مزاولة مهامه إلى أن يعين المجلس الجديد مندوبه في مجلس المجموعة ويمكن تجديد انتخاب المندوب المنتهية مدة انتخابه.

الفصل الثامن :

إذا شغل منصب مندوب لسبب من الأسباب عين مجلس العمالة أو الإقليم المغني بالأمر خلفائه في أجل شهر واحد.

الفصل التاسع :

ينتخب مجلس العمالة أو الإقليم من بين أعضائه رئيسا ونائبين اثنين على الأقل وأربعة نواب على الأكثر الذين يشكلون مكتب المجموعة، طبق لشروط الاقتراع والتصويت

المنصوص عليها بالنسبة لانتخاب مكاتب مجالس العمال والأقاليم.

كما ينتخب المجلس، خارج أعضاء المكتب بواسطة الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية، كاتباً يعهد إليه بتحرير محاضر الجلسات وحفظها وسقراً للمبراتية بكلف بتقديم التقديرات المالية والحسابية والإدارية إلى مجلس المجموعة طبقاً للمادتين 12 و 13 من قانون 79.00.

الفصل العاشر:

إن مقتضيات المواد : 10 و 11 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 30 و 31 و 32 و 33 و 34 و 39 و 42 من القانون المشار إليه أعلاه تطبق على أجهزة المجموعة مع مراعاة اختصاصات الوالي أو العامل المنصوص عليها في المواد 45 و 46 و 47 من هذا القانون .

ب- التسيير:

الفصل الحادي عشر:

يجتمع مجلس المجموعة وجوباً ثلاث مرات في السنة في دورة عادية خلال أشهر : يناير، ماي، وأكتوبر، وذلك بدعوة مكتوبة من رئيسه ومصحوبة بجدول الأعمال ، ولا يمكن أن تتجاوز مدة كل دورة خمسة عشر (15) يوماً متتالية من أيام العمل، ويمكن تمديد هذه المدة بقرار يصدره الوالي أو العامل الذي يوجد في دائرة نفوذه مقر مجموعة العمال والأقاليم يطلب من الرئيس، على أن لا يتعدى هذا التمديد سبعة (7) أيام متتالية من أيام العمل.

يستدعي الرئيس، كلما دعت الظروف إلى ذلك، المجلس لعقد دورة استثنائية. إما بمبادرة منه أو عندما يتلقى طلباً مكتوباً في هذا الشأن من طرف الوالي أو العامل أو من ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم، يكون مرفقاً بالمسئول المزمع عرضها على المجلس.

يجتمع مجلس مجموعة العمالات والأقاليم خلال الخمسة عشر (15) يوما التالية لتقديم الطلب، وتختتم الدورة عند استنفاد جدول الأعمال الذي دُعيت للاعتماد من أجله، وفي جميع الحالات داخل أجل لا يتجاوز ساعة (7) أيام متتالية من أيام العمل ولا يمكن تمديد هذه المدة.

يجتمع المجلس في دورة عادية أو استثنائية بعد توجيه الاستدعاءات بخمسة (5) أيام كاملة على أقل تقدير.

وإذا لم يتوفر مجلس المجموعة على العدد الكافي بعد استدعاء أول، فإن المقرر المتخذ بعد استدعاء ثانٍ والموجه في ظرف خمسة أيام على الأقل بعد اليوم المحدد للاجتماع السابق لا يعد صحيحا إلا إذا حضر الجلسة ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم على الأقل.

وإذا تعذر في هذا الاجتماع الثاني التوفر على ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم، أمكن استدعاء المجلس، طبقا للكميات وللأجل المقررة في الفقرة السابقة لعقد اجتماع ثالث تكون مداولاته صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

يقدر النصاب القانوني عند افتتاح كل جلسة، وكل انسحاب للأعضاء أثناء الجلسة، لأي سبب من الأسباب لا يؤثر على مشروعية النصاب، وذلك إلى حين انتهاء الجلسة المذكورة، مع الأخذ بعين الاعتبار اختصاص النواحي أو العامل المنصوص عليه في الفصل الثالث وفق مقتضيات المادة 52 من قانون 79.00.

الفصل الثاني عشر:

تتخذ مقررات المجموعة بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبّر عنها طبقا للسادة 55 من قانون 79.00 ماعدا في الحالة الاستثنائية المقررة في الفقرة الثالثة من هذه المادة.

الفصل الثالث عشر:

يُختص مجلس المجموعة عن طريق المداولات في كل ما يحصل بالهدف الذي من اجله أُحدثت المجموعة .

الفصل الرابع عشر:

ينفذ رئيس المجموعة مقررات مجلس المجموعة ويتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ويسهر على مراقبة تنفيذها .

وتطبق عليها النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على مجالس العمالات والأقاليم ضيقا للمادة 69 من قانون 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم .

وتبني على اختصاصات رؤساء مجالس العمالات والأقاليم تطبيق مقتضيات المواد 39 و 42 و 43 و 44 و 45 و 46 من القانون رقم 79.00 على المجموعة .

الجزء الثاني

الاتضمام، الانسحاب، الحل

الفصل الخامس عشر:

تنضم عمالة أو إقليم أو عدة عمالات أو أقاليم بحض إرادتها أو طوعا إلى المجموعة وتتبع في ذلك نفس إجراءات الإحداث المنصوص عليها بالقانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم كما تنضم عمالة أو إقليم أو عدة عمالات أو أقاليم تلقائيا إلى مجموعة محدثة أو سيتم إحداثها بمقتضى مرسوم معلل، باقتراح من وزير الداخلية، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك بعد استشارة مجالس العمالات أو الأقاليم المعنية، ويحدد هذا المرسوم عند الاقتضاء شروط ضاحمة العمالات أو الأقاليم المعنية في المجموعة

الفصل السادس عشر:

وتسحب عمالة أو اقليم أو عدة عمالات أو أقاليم من مجموعة محدثة وفق نفس تشكيلات الانضمام الطوعي وكذا التلقائي شريطة إقرار الجماعة أو الجماعات المنسحبة بما يثبت براءة ذمتها تجاه المجموعة أو تجاه الغير.

الفصل السابع عشر:

ولحل المجموعة بقوة القانون إما بعد تجاوز التمديد أو الهدف الذي من أجله أحدثت أو بانتهاء مدة صلاحيتها، كما يمكن حل نفس المجموعة بتراضي المجالس المعنية أو تلقائيا بقرار لسلطة الوصاية، وفي جميع الأحوال لا يمكن فتح الإذن لحل المجموعة إلا بعد توزيع الممتلكات بالتساوي بين العمالات والأقاليم الأعضاء، وبعد تسوية وضعيتها المالية سواء تجاه العمالات أو الأقاليم المحدثة لها أو تجاه الغير.

الجزء الثالث

مقتضيات مالية وحسابية

الفصل الثامن عشر:

تحدد مساحات العمالات أو الأقاليم العضوة بالمجموعة على النحو التالي:

- المقياس الطبيعي : مساحة العمالات أو الأقاليم
- المقياس الديموغرافي : عدد السكان
- المقياس المالي : حجم الميزانية ومداخيل مختلفة
- المقياس الاقتصادي : الإمكانيات الاقتصادية.

الفصل التاسع عشر:

تطبق القواعد المالية والمحاسبية للعمليات والأقاليم على ميزانية المجموعة ومحاسبتها طبقاً للمادة 69 من قانون 79.00.

الفصل العشرون:

تشمل ميزانية المجموعة على جزئين : يتعلق الأول بالتسيير والثاني بالتجهيز باستثناء إذا كان موضوع المجموعة يتعلق بتسيير مصلحة من المصالح .

تتكون مدخيل المجموعة من مساهمة العمليات والأقاليم الأعضاء فيها والإمدادات الممنوحة من طرف الدولة والأشخاص المعنوية التي يسري عليها القانون العام، والقروض المأذون بها، والهبات والوصايا، والرسوم والأداءات والاشتراكات المتأتمية من الخدمات المقدمة في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها.

الملحق رقم 7

نموذج النظام الداخلي

للمنظمة التعاون المشتركة بين الجهات

المرجع : القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات

نموذج النظام الداخلي للجنة التعاون المشتركة بين الجهات

الفصل الأول :

نطبقا لمقتضيات المراءى 43 و 61 و 62 و 63 و 64 من
قانون 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات.

تكونت بين جهات

..... لجنة تعاون مشتركة بين الجهات

تعمل اسم

الفصل الثاني :

موضوع لجنة التعاون المشتركة بين الجهات :

.....

.....

الفصل الثالث :

اتخذت هذه اللجنة كمقر لها العنوان التالي : الكتابة
العامة لإحدى الجهات المتخرطة.

الفصل الرابع :

تأسست هذه اللجنة لمدة

الجزء الأول الإدارة والتسيير : أ - الإدارة :

الفصل الخامس :

تتكون اللجنة من ثلاث مناديب عن كل جهة منخرطة يتم انتخابهم من بين المجالس الجهوية المعنية عن طريق الاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة ؛ وإذا لم يحصل أي مرشح على هذه الأغلبية بعد دورتين من الاقتراع- يجب إجراء دورة ثالثة حيث تكفي الأغلبية النسبية، وفي حالة تعادل الأصوات ينتخب المرشح الأكبر سناً وفي حالة تعادل الأصوات والسن يعين المرشح المنتخب عن طريق القرعة.

الفصل السادس :

يكون مصير مندوب المجلس الجهوي مرتبطاً بمصير هذا المجلس من حيث مدة الانتداب غير أنه إذا وقع توقيف المجلس الجهوي أو حله أو استقال بكامله تعين اللجنة الخاصة المشار إليها في المادة 22 من القانون المتعلق بتنظيم الجهات من بين أعضائها ثلاثة مناديب يمثلون الجهة في لجنة التعاون التي إن يعين المجلس الجديد ممثليه في هذه اللجنة، ويمكن في هذه الحالة تجديد انتخاب المناديب المنتهية مدة انتدابهم.

الفصل السابع :

إذا شغل منصب أحد المناديب لسبب من الأسباب عين المجلس الجهوي خلفاً له في أجل شهر واحد.

الفصل الثامن :

تتخذ اللجنة من بين أعضائها رئيس يكلف على الخصوص بتنفيذ الميزانية وكتبا ومقررا للميزانية يتم انتخابهم خلال الخمسة عشر يوماً الموالية إما لتاريخ انتخاب أعضاء اللجنة المشتركة للتعاون بين الجهات أو لتاريخ التجديد الكامل لها وتجتمع اللجنة لإجراء هذا الانتخاب باستدعاء من العامل الذي يوجد في دائرة نفوذه مقر لجنة التعاون المشتركة بين الجهات وتحت رئاسة العضو الأكبر سناً ويتم انتخاب الرئيس طبقاً لشروط النصاب القانوني المقررة ضمن مقتضيات قانون

47.96 المتعلق بالتنظيم الجهوي بواسطة الاقتراع السري، ولا يمكن أن يقع الانتخاب في الدوريتين الأولى والثانية إلا بالأغلبية المطلقة، وإذا كان من الضروري إجراء اقتراع ثالث فإن الانتخاب في هذه الحالة يكون بالأغلبية النسبية وفي حالة تعادل الأصوات يعلن عن انتخاب المرشح الأكبر سناً كما يتم انتخاب كاتب اللجنة ومقرر الميزانية بواسطة الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية، وتنتخب الرئيس وكاتب اللجنة ومقرر الميزانية لنفس مدة انتخاب لجنة التعاون المشتركة بين الجهات.

الفصل التاسع:

تطبق مقتضيات المواد 11 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 22 من قانون 47.96 على أعضاء لجنة التعاون المشتركة بين الجهات.

ب - التسيير:

الفصل العاشر:

تجتمع لجنة التعاون المشتركة وجوباً باستدعاء من رئيسها ثلاث مرات في السنة في دورة عادية خلال اشهر ماي وشتنبر ويناير، ولا يمكن أن تتجاوز مدة كل دورة 15 يوماً متوالية من أداء العمل، ويمكن تمديد هذه المدة بقرار يصدره وزير الداخلية بطلب من الرئيس بوجهه إلى عامل العمالة أو الإقليم مركز الجهة حيث يوجد مقر لجنة التعاون المشتركة بين الجهات ويمكن للرئيس استدعاء اللجنة للاجتماع في إطار دورة استثنائية كلما دعت الظروف إلى ذلك، إما بمبادرة منه أو بعد تلقي طلب كتابي في الموضوع من طرف عامل العمالة أو الإقليم الذي يوجد في دائرة نفوذه مقر اللجنة أو باقتراح من ثلث أعضاء اللجنة.

وتتداول اللجنة في اجتماع عام، ولا يمكن أن تتداول بكيفية صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف أعضائها المزاويلين مهامهم في اللجنة وفي نطاق المسائل المدرجة في جدول الأعمال فقط، ويعارض الرئيس مناقشة كل مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال المذكور.

وإذا لم تتوفر اللجنة على العدد الكافي بعد استدعاء أول، فإن المقرر المتخذ بعد استدعاء ثانٍ والمؤخذ في ظرف خمسة أيام على الأقل بعد اليوم المحدد للاجتماع السابق لا يعد صحيحاً إلا إذا حضر الجلسة ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم على الأقل. وإذا تعذر في هذا الاجتماع الثاني التوفر على ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم أمكن استدعاء اللجنة ضيقاً للكيفيات وللأجل المفرد في المقطع السابق لعقد اجتماع ثالث يتكون مداولاته صحيحة كسما كان عدد الأعضاء. وإذا تعذر في هذا الاجتماع الثالث التوفر من جديد على ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم حلت اللجنة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 19 وضقت أحكام المادتين 22 و 23 من القانون المتعلق بتنظيم الجهات.

الفصل الحادي عشر :

تتخذ اللجنة المقررات طبقاً لمقتضيات المادة 29 من القانون المتعلق بتنظيم الجهات.

الفصل الثاني عشر :

تفصل اللجنة عن طريق المداولات في كل ما له صلة بالهدف الذي أحدثت من أجله لجنة التعاون.

الفصل الثالث عشر :

ينفذ الرئيس مقررات اللجنة ويتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ويسهر على مراقبة تنفيذها طبقاً للمادة 67 من القانون المتعلق بتنظيم الجهات.

وقباصاً على اختصاصات رؤساء المجالس الجهوية تطبق مقتضيات الباب الخامس من القانون المتعلق بالجهات كما تطبق عليها المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على المجالس الجهوية طبقاً لمقتضيات الباب الرابع من القانون السائف الذكر.

الفصل الرابع عشر:

عملاً بمبدأ توازي الأثقال تطبق نفس القواعد المعمول بها بالنسبة لمجموعة الجماعات المحلية وذلك فيما يتعلق بالانضمام والانسحاب والحل.

الجزء الثاني

مقتضيات مالية وحسابية

الفصل الخامس عشر:

تحدد مساهمة المجالس الجهوية العضوة بلجنة التعاون المشتركة بين الجهات على النحو التالي:

- المقياس الطبيعي : مساحة الجهات
- المقياس الديموغرافي : عدد السكان
- المقياس المالي : حجم الميزانية ومداخيل مختلفة
- المقياس الاقتصادي : قيمة التجهيزات المنجزة من لدن اللجنة.

الفصل السادس عشر:

تطبق القواعد المالية والحسابية للجهات على ميزانية ومحاسبة لجنة التعاون طبقاً للمادتين 62 و 65 من القانون المتعلق بتنظيم الجهات.

الفصل السابع عشر:

تشتمل ميزانية لجنة التعاون على جزئين : يتعلق الأول بالنسيب واثثاني بالتجهيز باستثناء إذا كان موضوع اللجنة يتعلق بتسيير مصلحة من المصالح.

تتكون مداخيل اللجنة من مساهمة الجهات الأعضاء في اللجنة والإمدادات الممنوحة من طرف الدولة والأشخاص المعنية التي يجري عليها القانون العام، والفروض المأذون بها، والهيات والوصايا، والرسوم والأداءات والاشتراكات المشأبة من الخدمات المقدمة في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها.